اقتصاد

فوق الطاولة

ضوابط ضيقة لقرار كبير

د. عابد فضلية

في الوقت الذي تنادي فيه الحكومة بدعم وزيادة الإنتاج الوطني وتشجيعه وتذليل العوائق أمام سيرورته، نلمس على أرض الواقع أن هناك جهات رسمية تخضع للحكومة تُعيق ما من شأنه تحقيق ذلك، ولو عن غير قصد.

ففي مواجهة الأزمة الحالية، بما في ذلك على الجبهة الاقتصادية ومشكلة انخفاض قيمة الليرة السورية، أوصى الكثير من الحكماء والحاكمين الاقتصاديين والرسميين بدفع عجلة الإنتاج الوطني بزيادة العرض السلعي في السوق، بهدف توفير ما يلزم للمواطن من جهة، ولدعم صمود العملة الوطنية من الجهة الأخرى، انطلاقاً من مبدأ أن إنتاج وحدة واحدة إضافية محلياً من سلعة ما يتم استيرادها كلاً أو جزءاً، ولتكن قيمتها عشرة دولارات، يؤدي إلى تقليل الطلب على عملة الدولار لغاية الاستيراد بمقدار هذه الدولارات العشر، فتتحسن قيمة الليرة السورية بصورة غير مباشرة.

وللدفع بهذا الاتجاه، اتخذ مجلس الوزراء منذ بضعة أشهر قراراً يُسمح بموجبه للصناعيين والمنتجين الحرفيين بالحصول على قروض تشغيلية من المصارف العامة، لاستخدامها كرأسمال عامل، يساعدهم في تدوير أو تسريع عجلة الإنتاج في منشآتهم، وطلب القرار من هذه المصارف التنسيق مع إدارة المصرف المركزي لوضع الشروط والضوابط والآليات التنفيذية المناسبة لإطلاق هذا النوع من القروض.

وبناءً على ذلك اشتغلت الاجتماعات على قدم وساق بين القائمين على المصارف العامة، وبينهم وبين المخولين من موظفي المصرف المركزي، وكثرت الأفكار وامتزجت وجهات النظر وتعددت المقترحات وتلونت الرؤى وتباينت المواقف واختلفت الطروحات، إلا أن الجميع اتفق بالمحصلة على سقوف وشروط وآليات وضوابط للحصول على هذه القروض، التي –رغم الاتفاق الرسمي عليها– لم يتفق معها أي من الصناعيين، ولم تعجب أحداً من المنتجين، حيث، وبعد مضي عدة أسابيع على إطلاق هذا النوع من القروض بتلك الشروط لم يتقدم أي منهم بأي طلب اقتراض، ليس لأنهم لا يحتاجون إلى قروض، بل لأنهم ليسوا من متسولي المبالغ الضئيلة، ولأنهم حريصون ألا يتورطوا في شروط الحصول عليها.

لا أعلم فيما إذا كانت المصارف العامة قد تلقت بعد تلك الأسابيع أي طلبات للحصول على تلك القروض، ولكن من المعلوم أن السقف الذي تم تحديده لها يتراوح بين مليون إلى ثلاثة ملايين ليرة، والذي لن يساعد المنشآت الصناعية على تدوير عجلتها أو زيادة إنتاجها –على المدى القصير على الأقل– وخاصةً إذا علمنا أن أحد شروط الحصول على القرض توجب تسديده كاملاً إلى المصرف خلال فترة سنة –فقط– قابلة للتمديد لستة أشهر لمرة واحدة.. من دون الأخذ بالحسبان حقيقة أن مبلغ هذا القرض لا يُغطي سوى أجور خمسة عمال لبضعة أشهر أو إيجار مستودع لأقل من سنة، ولا يشتري سوى بضعة أطنان من الحديد أو الخشب الصناعي أو بضعة أكياس من المواد الأولية أو مواد التغليف.. فأي قرض تشغيلي هذا الذي لا يُشغّل أي صناعي أو منتج.

إن هذا بالمحصلة مثال آخر من حالات العمل الرسمي لبعض الجهات الحكومية التي يُعاني من سلبياتها الاقتصاد السوري. قرار كبير تُصدره الجهات العليا، فتقوم الجهات الأدنى بإفشاله أو تقليل فرص نجاحه، بشروطها وضوابطها الضيقة والمتشددة، ونخص بالذكر بعض هذه الجهات – وتعرفهم الحكومة– الذين كانوا الأكثر تعنتاً في شروط منح القروض، ربما من باب حرصهم الشديد –بنظرهم– على أموال المصارف العامة، وربما –بنظرنا– من باب عدم معرفتهم بأهمية هذه القروض للاقتصاد والمجتمع...، ونختتم بالقول إننا بصدد الحديث عن عمل حكومي غير محوكم..، كما أسلفنا في مقال سابق؟

أستاذ بكلية الاقتصاد / جامعة دمشق

قرارات جديدة للتموين تشعل جبهة التجار من جديد

البردان: تخفيض نسب الأرباح أثارت القلق والتجار يغلقون محالهم في وجه التموين

شعيب: ضرورة تفرضها الحالة المعيشية للمواطن وضعف قدرته الشرائية

الوطن

أثارت قرارات وزارة التجارة الداخلية الأخيرة المتعلقة بتخفيض نسب الأرباح اعتراضات واسعة بين التجار، إذ خفضت الوزارة منذ أيام أرباح التجار والفعاليات التجارية المختلفة من ٨٪ التي كانت معتمدة منذ أكثر من عقدين من الزمن إلى نسبة ٥٪ حالياً وكما ألغت نسبة الـ٥٪ التي كانت تضاف إلى كلف المستوردين لتخفيف الأعباء عليهم وتعويضهم عن النفقات غير المرئية والنثريات التي تدفع من مرحلة تخليص بضائعهم إلى حين وصولها إلى الأسواق المحلية.

وقد أنهى القرار رقم ٨١٢ الصادر منذ أيام من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك العمل بأحكام المادة رقم ١ من القرار الوزاري رقم ٢٩٨٧ حول إضافة نسبة ٥٪ على قيمة البضاعة المستوردة من القطاع الخاص لمادتي الرز والسكر إلى بنود التكلفة وتعديل المادة رقم ٥ من القرار السابق بحيث أوجبت بصيغتها الجديدة على المستورد التقيد بنشرة الأسعار التأشيرية للمستوردات السورية المحددة من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، على أن يخضع المخالفون لأحكام هذا القرار للعقوبات المنصوص عنها في القانون رقم ١٤ لعام ٢٠١٥ وورد إلى غرفة تجارة دمشق كذلك القرار رقم ٨١٣ المتضمن جدولاً بالحد الأقصى للربح في استيراد أو إنتاج المواد والسلع والذي خفض نسبة الربح من ٨٪ إلى ٥٪.

وضمن هذا الإطار وصف نائب رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق عمار البردان هذه القرارات بغير المناسبة وخاصة في الظروف الحالية وليس وقتها حالياً قائلاً إن هذه القرارات أثارت ليس الاعتراض عليها وإنما الذعر والخوف من تداعياتها على الأسواق والمحال التجارية والتي خلفت ردة فعل من الكثير من المحال التجارية تمثلت في إغلاق محالهم أمام دوريات التموين نتيجة الخشية من عواقب هذه الإجراءات على أعمالهم.

وفي تصريح لـ«الوطن» رأى البردان أن تسعير وزارة التجارة الداخلية البضاعة بتاريخ إجازة الاستيراد أمر غير منطقي حيث تستغرق البضاعة من ثلاثة إلى أربعة أشهر حتى تصل إلى الأسواق المحلية حيث يكون سعر الدولار ٤٠٠ ليرة قبل أن يرتفع فوق ٥٥٠ ليرة فكيف الأمر الذي يترتب نسبة ٣٠٪ خسارة على التاجر المستورد فهل يعقل أن سعراً دولارياً في السوق بقيمة ٤٠٠ ليرة.

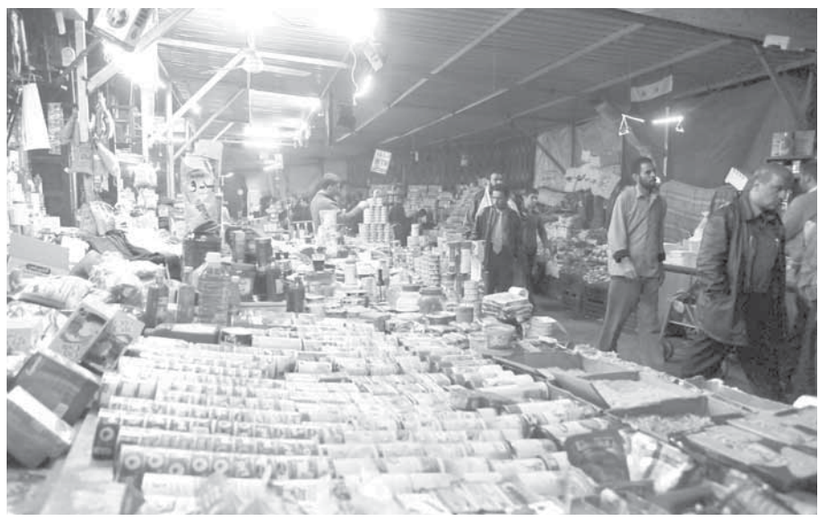

وأشار إلى القضية الثانية في موضوع القلق من هذه الإجراءات التي تتمثل بحذف نسبة الـ٥٪ التي تعتبر تكاليف إضافية وذلك بدلاً من رفع هذه النسبة وهم قاموا بإلغاء هذه النسبة من التكاليف الإضافية في الوقت الذي زادت فيه هذه التكاليف ولم تنقص خلال الأزمة إضافة إلى تكاليف أخرى إضافية لا تقوم وزارة التجارة باحتسابها أو الاعتراف بها وتتمثل بنسبة ٢٪ عمولة لشركات الصرافة والمصارف العاملة في سورية إضافة إلى نسبة ١٪ لتحويل الدولار إلى يورو ثم تحويلها إلى الخارج حيث تتقاضى شركات الصرافة ١,١٥٪ بدلاً من ١,١٤٪ عمولة النقل والتحويل من عملة إلى أخرى عند تمويل المستوردات.

وأكد عدد من التجار الذين التقتهم «الوطن» أن وزير التجارة الداخلية أصدر هذه القرارات من دون التشاور مع غرف التجارة. موضحين أن أصحاب المحال التجارية يلجؤون إلى إغلاق محالهم حالما يسمعون بدورية تموين حيث لا أسعار نظامية في ظل هذه الأوضاع من ارتفاع أسعار الصرف المستمرة.

من جانبه برر معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال الدين شعيب لـ«الوطن» صدور هذه القرارات التي بدأت بتطبيقها منذ بداية الشهر الجاري، بأن هوامش الربح التي وضعت على أسعار للمواد الأساسية لم تشكل سابقاً ١٠٪ من أسعارها الحالية حيث شهدت هذه المواد ارتفاعاً في السعر نحو عشرة أضعاف عما كانت عليه وبالتالي بات خفض هوامش الربح للمواد الأساسية ولكافة الحلقات التجارية ضرورة تفرضها الحالة المعيشية للمواطن وضعف القوة الشرائية له، لهذا السبب ارتأت الحكومة والوزارة خفض هامش الربح للمواد الأساسية ولكافة حلقات الوساطة التجارية.

وبخصوص قرار إلغاء نسبة الـ٥٪ التي كانت تضاف على تكاليف المستوردين لقاء النفقات المستورة بين شعيب أن وزارة التجارة لجأت مقابل هذا الإلغاء إلى اعتماد النفقات والمصاريف التي يقدمها التاجر أو المستورد عبر وثائق مصدقة من غرف التجارة. موضحاً أن أسعاراً مرتفعة مقابل قوة شرائية منخفضة معادلة صعبة على المواطن وهي إجراءات جاءت لتخفيف الأعباء على المواطن ونتيجة لضعف القوة الشرائية.

وكان وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال شاهين قد دافع عن إجراءات وزارته أمام التجار في وقت سابق بأن ارتفاع سعر الدولار بنسبة ٣٪ لا يسوغ للتاجر رفع أسعار المواد والسلع بنسبة ١٠٪ متهماً باعة المفرق برفع أسعار السلع إلى هذه النسبة.

دولار «المركزي» على خطا «السوداء»

دولار التدخل يرتفع إلى ٥٥٠ ليرة للمواطنين ويتجاوز ٥٧٠ ليرة في «السوداء»

الوطن

خالفت أسعار المعدن الثمين محلياً اتجاهها العالمي، مدفوعةً بارتفاع أسعار صرف الدولار في تعاملات السوق غير النظامية «السوداء».

ورغم انخفاض أسعار الذهب خلال الجلستين الماضيين في الأسواق العالمية، سجلت ارتفاعاً بأكثر من ٣,٥٪ في الأسواق المحلية خلال اليومين الماضيين، إذ تخطى السعر الرسمي لغرام ٢١ قيراطاً مستوى ٢٠ ألف ليرة سورية لأول مرة، مسجلاً ٢٠٤٠٠ ليرة سورية، وذلك بحسب جمعية الصاغة والمجوهرات، على حين تجاوز السعر غير الرسمي مستوى ٢١ ألف ليرة، وهذا ما تتداوله بعض صفحات التواصل الاجتماعي «فيسبوك» وتطبيقات الهواتف الذكية المرتبطة بها، نقلاً عما يتم تداوله من أسعار بين الصاغة.

ويعود السبب الرئيسي في ارتفاع أسعار الذهب محلياً خلال اليومين الماضيين إلى ارتفاع سعر صرف الدولار في السوق السوداء بأكثر من ٤,٥٪، إذ تناقلت بعض صفحات التواصل الاجتماعي «فيسبوك» وتطبيقات الهواتف الذكية المرتبطة بها أسعاراً متباينة أغلبها فوق مستوى ٥٧٠ ليرة سورية للدولار الواحد، وهو ما يعتمد عليه صيارفة السوق السوداء في عملياتهم اليومية، ومنهم إلى الوسط التجاري، إضافة إلى رفع سعر صرف التدخل للأغراض غير التجارية ٢٠ ليرة سورية (أكثر من ٣,٧٪) مسجلاً ٥٥٠ ليرة سورية يوم أمس، وذلك بحسب مديري شركات صرافة مرخصة، أكدوا بدورهم لـ«الوطن» وجود حالة ترقب في السوق نظراً للارتفاع المتسارع في الدولار خلال اليومين الماضيين، موضحين أن التدخل اليومي مستمر عبر أربع أو خمس شركات صرافة مرخصة فقط، أغلبها لتمويل المستوردات.

علماً بأن مصرف سورية المركزي حافظ على أسعار صرف الدولار يوم أمس، إذ حدد سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية بـ٤٨٧,٦٤ ليرة كسعر وسطي للمصارف و٤٨٧,٩٢ ليرة كسعر وسطي لمؤسسات الصرافة. كما حدد المصرف في قائمة أسعار صرف العملات الأجنبية الصادرة عنه يوم أمس سعر صرف الدولار مقابل الليرة لتسليم الحوالات الشخصية بـ٤٩٠ ليرة سورية.

وبلغ سعر صرف اليورو مقابل الليرة السورية وفقاً للقائمة ٥٦٢,٤٩ ليرة كسعر وسطي للمصارف و٥٦٢,٨٢ ليرة كسعر وسطي لمؤسسات الصرافة و٥٦٢,٨٩ ليرة لتسليم الحوالات الشخصية.

يشار إلى أن الذهب هبط للجلسة الثانية على التوالي يوم أمس مواصلاً الابتعاد عن أعلى مستوى له في ١٥ شهراً في الوقت الذي تماسك فيه الدولار بعد خسائر حادة سجلها في الآونة الأخيرة وعقب تصريحات من مسؤولين في مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) تصب في اتجاه رفع أسعار الفائدة هذا العام.

بحسب تقرير نشرته وكالة رويترز، فقد انخفض الذهب في المعاملات الفورية ٠,٤٪ إلى ١٢٨١,١٠ دولاراً للأونصة خلال تعاملات الأمس، بعد أن نزل بنسبة مماثلة في الجلسة السابقة. وهبط الذهب في العقود الأميركية الآجلة ٠,٧٪ إلى ١٢٨٣,٤٠ دولاراً للأونصة ليصبح منخفضاً للجلسة الثانية على التوالي بعد موجة صعود تواصلت على مدار ستة أيام.

وفي وقت سابق هذا الأسبوع قفز الذهب إلى ١٣٠٣,٦٠ دولارات للأونصة مسجلاً أعلى مستوياته منذ كانون الثاني ٢٠١٥ بعد أن تراجع الدولار أمام الين الياباني.

ومحلياً، نقلت وسائل إعلام محلية أمس عن رئيس جمعية الصاغة بدمشق غسان جزماتي أن الارتفاع الحاصل في السوق يعود في ٨٠٪ منه إلى ارتفاع سعر الأونصة في الأسواق العالمية على حين ٢٠٪ إلى تفاوت سعر صرف الدولار أمام الليرة، مبيناً أن ضعف الأول أمام اليورو دفع بالمستثمرين الأوروبيين للانصراف عنه والاتجاه للاستثمار في المعدن الأصفر ما زاد الطلب عليه على نحو ملحوظ.

منها ٨,٤ مليارات للصحي و٤,١ مليارات لتأمين السيارات الإلزامي

السوريون دفعوا ١٨,٢ مليار ليرة على التأمين في ٢٠١٥

محمد راكان مصطفى

كشف تقرير صادر عن هيئة الإشراف على التأمين أن إجمالي أقساط التأمين التي حققتها شركات التأمين في جميع فروع التأمين في عام ٢٠١٥ بلغ نحو ١٨,٢ مليار ليرة سورية، بزيادة عن العام السابق بنسبة ٢٣,١٥٪ حيث بلغت أقساطه نحو ١٤,٧ مليار ليرة سورية.

وبيّن التقرير الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه أن حصة المؤسسة العامة السورية للتأمين منه بلغت ١١ مليار ليرة سورية ما يعادل ٦١٪، على حين بلغ إجمالي أقساط الشركات الخاصة نحو ٧ مليارات ليرة سورية.

كما حققت أقساط شركات التأمين من دون أقساط الصحي والإلزامي نمواً بنسبة ٩,٥٪ عن العام الماضي، حيث بلغ إجمالي الأقساط نحو ٥,٦ مليارات ليرة سورية.

وفي تفاصيل الأقساط حسب فروع التأمين، فقد حقق فرع التأمين الصحي الحصة الأكبر من السوق بأقساط إجمالية تجاوزت ٨,٤ مليارات ليرة سورية، أي ما نسبته ٤٦٪ من الإجمالي، وكانت حصة المؤسسة منه نحو ٧ مليارات أي ما نسبته ٨٥٪ محققة نسبة نمو ٦٠٪ عن العام الماضي، يليه فرع التأمين الإلزامي الذي انخفضت أقساطه إلى نحو ٥٪ عن العام الماضي وحقق حصة سوقية نحو ٢٣٪، وبلغ إجمالي أقساطه ٤,١ مليارات ليرة سورية، وجاء تأمين السيارات الشامل بالمرتبة الثالثة بحصة بلغت ١٠٪ من إجمالي السوق محققة نسبة نمو ٦٪ عن العام الماضي وبلغت أقساطه ١,٨ مليار ليرة سورية.

وبلغت حصة التأمين على الحياة ١,٥٪ من إجمالي السوق محققة نسبة نمو ١٦٪ وأقساطاً بقيمة ٢٧٨ مليون ليرة سورية، وحصل تأمين النقل على ٤,٥٪ من إجمالي السوق بنسبة نمو ١٨٪ وبلغ إجمالي الأقساط ٨١٨ مليون ليرة سورية، وبلغت حصة التأمين الهندسي ٠,٦٪ من إجمالي السوق محققة نسبة نمو ١٩٪ بأقساط بلغت ١٢٤ مليون ليرة سورية.

وبيّن التقرير أن تأمينات الحوادث العامة حققت أعلى نسبة نمو بلغت ٦١٪ عن العام الماضي بأقساط بلغت نحو مليار ليرة سورية، ووصلت حصتها إلى ٥,٥٪ من إجمالي أعمال السوق، على حين كان أكبر انخفاض في الأقساط في تأمينات الحريق حيث وصل الانخفاض إلى نسبة ١٢٪، وبلغت أقساطها ١,٤ مليار ما يشكل نحو ٨٪ من إجمالي أعمال السوق.

وبيّن التقرير أن إجمالي الأقساط في شركات التأمين الخاصة لعام ٢٠١٥ بلغ ٧ مليارات ليرة سورية بنمو ٩٪، وبلغت قيمة أقساط تأمين السيارات الإلزامي منه ٢,٩ مليار ليرة سورية حاصلاً على الحصة الأكبر بنسبة ٤١٪ من الأقساط، يليه التأمين الصحي بنحو ١,٢ مليار ليرة بنسبة ١٧٪ من الإجمالي، لتأتي في المرتبة الثالثة السيارات الشامل بنحو ٨٩٦ مليوناً أي ما نسبته ١٣٪.

وكشف التقرير الصادر عن هيئة الإشراف على التأمين أن إجمالي الأرباح الصافية التي حققتها شركات التأمين بلغ نحو ٤,٤ مليارات ليرة سورية بنسبة زيادة ١٦١٪ عن العام الماضي، متضمنة فروقات أسعار الصرف، كما بلغ إجمالي حقوق المساهمين في شركات التأمين الخاصة نحو ٢٠ مليار ليرة سورية بنمو وصل إلى نحو ٢٢٪ عن العام الماضي الذي كانت فيه حقوق المساهمين نحو ١٦,٥ مليار ليرة سورية.

كما بلغ إجمالي الموجودات لدى شركات التأمين الخاصة نحو ٤٥ مليار ليرة سورية بنمو وصل إلى نحو ٢٠٪ عن العام الماضي، حيث كان إجمالي الموجودات نحو ٣٨ مليار ليرة، على حين بلغ إجمالي رؤوس الأموال للشركات الخاصة نحو ١٢,٦ مليار ليرة سورية.

وعن الفروقات الكبيرة في أرباح الشركات بين العامين الماضيين بيّن مدير الإشراف على شركات التأمين في الهيئة رافد محمد لـ«الوطن» أن هذا الرقم يتضمن تقييم رصيد العملات الأجنبية في ٢٠١٥/١٢/٣١ عن ٢٠١٤/١٢/٣١، ويتحكم بهذا الموضوع عدة عوامل منها تغير سعر الصرف وتغير كتلة القطع الأجنبي الموجودة في الشركات، منوهاً بأنه بكل الأحوال لا يتم احتساب هذه الفروقات عند توزيع الأرباح على المساهمين لأنها أرباح غير حقيقية، مبيناً أنه في حال تجاهل هذه الفروقات من التقرير فإن الشركات تبقى رابحة ولكن بنسب أقل.

أما بالنسبة لرصيد العملات الأجنبية لدى الشركات فقد أوضح محمد أنه محكوم بعدد من العوامل منها العلاقة بين الشركة ومعيدي التأمين، وطبيعة الحساب دائن أو مدين، والأقساط المحصلة بالقطع الأجنبي والتعويضات المسددة بالقطع الأجنبي.

وأشار إلى أن الشركات تقدم بياناتها الختامية سنوياً خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الذي يليه لتقوم المديرية بتدقيق هذا البيانات ومدى توافقها مع الأنظمة والتشريعات النافذة، وعند وجود أي خلل تتم مراجعة الشركة للتصحيح، وتعطى الموافقة على نشر البيانات بعد الأخذ بكل ملاحظات الهيئة.

> مدير الإشراف على شركات التأمين: فرق كبير في أرباح الشركات بسبب أسعار الصرف وهي أرباح وهمية

هيئة الاستثمار: حاضنات أعمال للمشاريع الصغيرة وضمان مخاطر ٧٥٪ من قروضها

علي محمود سليمان

بيّنت نائب المدير العام لهيئة الاستثمار السورية إيناس الأموي أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي المرتكز الأساسي للنشاط الاقتصادي في المراحل الأولى وهي نواة للمشروعات الاقتصادية الكبيرة التي تسهم في توفير جزء كبير من احتياجات الاستثمار المحلي ثم خفض الاعتماد على الاستيراد وتوفير القطع الأجنبي.

وأشارت في تصريح لـ«الوطن» إلى أن هيئة الاستثمار تعمل كحلقة ربط بين جميع الأطراف وتنفذ سياسة الحكومة بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتأخذ على عاتقها التركيز على القطاعات الاستثمارية كافة ووضع خريطة استثمارية تتوفر فيها البيانات كافة على مستوى البلد.

تصريح الأموي جاء على هامش ورشة العمل التي عقدتها هيئة الاستثمار بالتعاون مع هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحت عنوان: «دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد الوطني».

ولفتت الأموي إلى أن مؤسسة ضمان مخاطر القروض ستضمن نحو ٧٥٪ من قيمة القرض لهذه المشاريع وممكن أن يكون هناك استثناءات حسب أهمية المشروع، كما تم التركيز على ضرورة إيجاد حاضنات للأعمال وإشراك القطاع الخاص مع القطاع العام في تنفيذ هذه المشاريع.

من جانبه بيّن مدير تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحمد خليل أن الهيئة انتهت من المرحلة الأولى لوضع الأنظمة وبانتظار إقرارها، موضحاً في تصريح لـ«الوطن» أن الهيئة خاطبت الجهات المعنية كافة للمشاركة بوضع تعريف للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وسيتم العمل قريباً على وضع التعريف.

ونوه بأن الاحصائيات كافة لدى الهيئة هي للمشاريع ولرواد الأعمال الذين تلقوا الدعم خلال الفترات السابقة ولا يمكن البدء بأي عملية دعم أو وضع برامج ما لم نتعرف إلى وضع هذه المشروعات على أرض الواقع ولذلك سنبدأ بعمليات المسح في عدة محافظات.

بدوره أشار مدير مركز الأعمال والمؤسسات السوري هشام خياط إلى أن سورية بحاجة لأكثر من هيئة لتدعم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة فخلال الفترة من ١٩٩٦ والعام ٢٠١٦ كان حجم الشركات التي استفادت من خدمات المركز ١٥ ألف منشأة تعادل ٧٪ من إجمالي المنشآت في سورية ولذلك نحن بحاجة لأكثر من مؤسسة وهيئة ومركز داعم لهذا النوع من المشاريع.

مضيفاً في تصريح لـ«الوطن»: إن المركز معني بشكل أساسي بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة وهو وكالة تمثيل للمشاريع الممولة من الاتحاد الأوروبي.

وفي السياق ذاته أوضح عضو اتحاد غرف الزراعة سلمان الأحمد أنه يمكن البدء بالمشاريع المتناهية الصغر التي تكلفتها قليلة جداً ولا عقبة في تأمين التمويل لها ولكن هناك عقبات في التراخيص والإجراءات الإدارية، مشدداً على أهمية التركيز على دور البلديات والمجالس المحلية لأن من أسس نجاح هذه المشاريع هو تفاعل المجتمع الأهلي لدعم هذه المشاريع.